الاستراتيجية، هو اللواء موشي باركوخفا، يدعو الى تبنّي استراتيجية جديدة، يمكن أن تجنّب اسرائيل اخطاراً قد تنجم عن: «١ ـ اضعاف الردع ضد الجيوش العربية النظامية، بما في ذلك المخاطرة في الانزلاق الى حرب شاملة؛ ٢ ـ المخاطرة في سلامة السكان الاسرائيليين وسيطرة الجيش الاسرائيلي على المناطق؛ ٣ ـ تعطيل جاهزية الجيش الاسرائيلي؛ ٤ ـ تراكم انجازات سياسية لدى عناصر معادية لاسرائيل؛ ٥ ـ اجبار الجيش الاسرائيلي على استخدام وسائل واساليب تسيء الى صورته؛ ٦ ـ استفحال الانقسام الداخلي في اسرائيل؛ ٧ ـ تطوير طاقة كامنة للتصعيد وزيادة الصدام بين السكان اليهود والعرب، بمن فيهم من هم داخل اسرائيل؛ ٨ ـ نشوء صدى سياسي اعلامي يقود الى تدخل جهات دولية في ظروف دونية، الأمر الذي يتعارض مع مصالحها؛ ٩ ـ تطور صورة معيبة لاسرائيل وجيشها، من شأنها ان تحوّل الرأي العام العالمي الى جانب العرب؛ ١٠ ـ تطور خلاف مع الادارة الاميركية ويهود الولايات المتحدة الذين يشكلون أساسين من الأسس الهامّة التي يقوم عليها أمن اسرائيل»[٣٨].

وهكذا، فان تأثيرات الانتفاضة على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تبدو باهظة جداً، عكس ما يبدو للوهلة الأولى، والتي قد يعتقد البعض بأنها تكمن في الخسائر المنظورة بالمقارنة مع خسائر الانتفاضة. وما زالت هذه التأثرات تتفاعل، بابعادها السياسية الكاملة، وسوف تظل تتفاعل طالما بقيت الانتفاضة مستمرة، أو الى ان يوضع حد لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي ذاته، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة.

تأثير الانتفاضة في المجال الاجتماعي

وكما تركت الانتفاضة بصماتها العميقة على مجمل الوضع السياسي في اسرائيل، فان تأثيرها في النواحي الاجتماعية لا تقل أهمية عن ذلك. ولكن النتائج في هذا المجال لا تظهر بصورة سريعة ومباشرة، كونها تحتاج الى مراحل متعددة كي تتضح أبعادها الكاملة.

على أية حال، تشير المعطيات المتوفرة الى أن الانتفاضة أثرت، وستؤثر، سلباً في مجالات متعددة للوضع الاجتماعي في اسرائيل. فهي، من ناحية، دخلت عنوة الى كل بيت في اسرائيل، واثارت جملة اسئلة لا يرغب الاسرائيليون في طرحها: «ان أسئلة لم تسأل منذ العام ١٩٦٧ تطرح، الآن، في كل منزل»[٣٩]، على حد تعبير ناحوم بارنياع. ومن ناحية اخرى، فتحت عيونهم على حقائق جديدة، لم يعد بامكانهم تجاهلها منذ الآن فصاعداً. فكما كتب جدعون سامت، «ان الاضطرابات اصابت، بالطبع، العصب الاكثر حساسية للوعي الجماعي عندنا»[٤٠]. لكن هذا الوعي ظل عرضة للانقسام وحالة الاستقطاب الناجمة عن صراع الاحزاب والقوى السياسية المختلفة لدرجة التفكك الاجتماعي، وربما التصارع الاجتماعي، بسبب طبيعة تركيب ذلك المجتمع. فمثلاً، أصبح يلاحظ، بوضوح، انفراط عقد الاجماع، أو شبه الاجماع، حول الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية. فـ «لأول مرة، يتلاشى الاجماع بين الاسرائيليين ازاء التعامل مع م.ت.ف.». وقد برز ذلك جلياً في الحملة الانتخابية الأخيرة، في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، حيث «أصبحت القضية المهيمنة هي انتفاضة الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. والشيء الأساسي في الخطب والاحاديث السياسية هو السؤال المتفجر، بالنسبة الى الناخبين، عما اذا كان يتوجب على اسرائيل ان تتفاوض مع م.ت.ف.»[٤١]. ثمّ تعززت هذه القناعة بأنه لم يعد هناك مفرّ من الاعتراف بدور الشعب الفلسطيني، والتفاوض مع م.ت.ف. اذ «لا يمكن للقضاء على الاضطرابات ان يشكل انتصاراً، اذا لم يتمّ التوصل، في نهايته، الى حوار مع الفلسطينيين». ثمّ «من المحال التحدث مع الفلسطينيين من دون ان